

Distr.
GENERALA/44/462
17 August 1989
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

المجتمعية العامة



الدورة الرابعة والأربعون
البند ١٢ من جدول الأعمال المؤقت*

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تقديم المساعدة إلى اللاجئين في الصومال

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٢	٢ - ١	أولا - مقدمة
٣	٦ - ٣	ثانيا - معلومات أساسية
٤	٤٨ - ٧	ثالثا - استجابة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة
٤	٧	ألف - الاجراءات التي اتخذها الأمين العام
		باء - الاجراءات التي اتخذتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
٤	٢٠ - ٨	جيم - التدابير التي اتخذتها منظمة العمل الدولية ..
١١	٢٥ - ٢١	DAL - الاجراءات التي اتخذتها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
١٢	٢٧ - ٣٦	هاء - الاجراءات التي اتخذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
١٣	٢٣ - ٢٨	واو - الاجراءات التي اتخذتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)
١٤	٣٥ - ٣٤	زاي - الاجراءات التي اتخذها برنامج الأمم المتحدة للبيئة
١٥	٤٤ - ٣٦	حاء - الاجراءات التي اتخذها برنامج الأغذية العالمي
١٧	٤٨ - ٤٥	

أولا - مقدمة

- ١ - طلبت الجمعية العامة في قرارها ٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ بشأن تقديم المساعدة الى اللاجئين في الصومال ، الى المفوض السامي لشئون اللاجئين أن يضمن ، على النحو المناسب ، التغطية الكافية لاحتياجات اللاجئين من الرعاية والإعالة والتأهيل ؛ وطلبت الى برنامج الأمم المتحدة الانمائي الاضطلاع بالدور القيادي في وضع تصورات للمشاريع المتصلة باللاجئين ، وفي تنفيذ هذه المشاريع ورصدها ، على النحو الذي طلبه المؤتمر الدولي الثاني المعنى بتقديم المساعدة الى اللاجئين في افريقيا (انظر A/39/402 ، المرفق) ، وأن يقوم بدور في تعبئة الوسائل المالية والتقنية اللازمة ، بالتعاون الوثيق مع المفوض السامي والبنك الدولي ؛ وطلبت الى برنامج الأمم المتحدة الانمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتب الأمم المتحدة للسهل السوداني ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة موافلة أنشطتها في الصومال وتوسيع نطاقها ، تعاونا مع حكومة الصومال على حماية بيئته المتضررة واملاحها . وطلبت الجمعية أيضا الى المؤسسات المعنية في منظومة الأمم المتحدة ، وهي منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة الأمم المتحدة للفطولة ، فضلا عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، وبرنامج الأغذية العالمي ، أن تدع ، بالتشاور مع حكومة الصومال ، وثائق مشاريع تفصيلية لتنفيذ تلك المشاريع والأنشطة المحددة في تقرير الأمين العام (A/42/645) كمساع ذات أولوية لوضع برنامج عمل شامل .
- ٢ - يقدم الأمين العام هذا التقرير استجابة لطلب الجمعية العامة بـ^{بيان} بالتقدير المحرز في تنفيذ القرار .

ثانيا - معلومات أساسية

- ٣ - ترد المعلومات الأساسية المتعلقة بتدفق اللاجئين إلى الصومال وخصائصهم والترتيبات التي اتخذت لتقديم المساعدة إليهم في التقاريرين السابقين المقدمين من الأمين العام والمفوض السامي . وسيركز هذا التقرير ، لذلك ، على أحدث التطورات التي تؤثر على برنامج المساعدة الذي تتطلع به مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين وكذلك على التقدم الذي أحرز مؤخرا في صياغة نهج يحظى بقبول جميع الأطراف بالنسبة لمستقبل اللاجئين في الصومال .

٤ - ومنذ عام ١٩٧٩ ، والصومال يستضيف واحدا من أكبر تجمعات اللاجئين في العالم ، بينما يجاهه في الوقت نفسه العديد من المشاكل الاقتصادية . وقد جاء وجود اللاجئين في بيئه اقتصادية مرتبكة أصلا وسبب اجهادا شديدا لبنيه أساسية ضعيفة وساعد على زيادة تدهور النظام الايكولوجي . وقد ورد استعراض تفصيلي للقطاعات المتأثرة ، وللتداريب العلاجية الازمة ، في برنامج العمل الذي أعده الامين العام ووافقت عليه الجمعية العامة في قرارها ١٢٧/٤٢ المؤرخ في ٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ .

٥ - وشمة نسبة كبيرة من اللاجئين ، ومعظمهم من اثيوبيا ، من النساء والاطفال . وفي بداية عام ١٩٨٢ ، اتفقت الحكومة الصومالية مع الامم المتحدة على رقم تخطيطي لعدد اللاجئين في الصومال يبلغ ٧٠٠ ٠٠٠ لاجئ . وخلال الربع الاخير من عام ١٩٨٤ وحتى عام ١٩٨٦ ، قدمت اعداد جديدة من اللاجئين من اوغادين الى المنطقة الشمالية الغربية بلغ مجموعها ١٤٠ ٠٠٠ لاجئ وذلك حسب تقديرات الحكومة . لذلك تحدد الرقم التخطيطي بعدد ٠٠٠ ٨٤٠ لاجئ . غير ان التطورات الاخيرة التي حدثت في المنطقة الشمالية الغربية حتمت إجراء تنقيح للرقم التخططي ليصبح ٦٠٠ ٠٠٠ لاجئ . وبينما أُبقي عدد المستفيدين في الجنوب عند ٤٦٠ ٠٠٠ لاجئ فإن الرقم المستخدم حاليا في أغراض التخطيط بالنسبة للمنطقة الشمالية الغربية هو ١٤٠ ٠٠٠ لاجئ وهو رقم يناظر تقديرات مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الاغذية العالمي بالنسبة للمستفيدين الفعليين والمحتملين .

٦ - وفي ١٧ آذار/مارس ١٩٨٧ ، تم إبرام اتفاق شامل مع حكومة الصومال يتضمن إعادة إحصاء اللاجئين في هذا البلد . وفي حين أن المرحلة الاولى التي شملت إجراء مسح جوي قد انجزت في الربع الاخير من عام ١٩٨٧ ، تتحتم إيقاف المرحلة الثانية التي تتالف من عملية مسح اجتماعي ديموغرافي وذلك بسبب مشاكل أساسية حدها مراقبون مستقلون . وتتعلق بالمنهج وبالتنفيذ . وفي آذار/مارس ١٩٨٩ ، أُجريت عد وتسجيل في أربعة معسكرات في المنطقة الشمالية الغربية ، وهي معسكرات "بهيا" و "غاليكور" ("بيولي" سابقا) ، و "داربي هور" "ألف" و "باء" وأنجزا بنجاح . وأسفرت هذه العملية عن رقم اجمالي يبلغ ٢١ ٨٠٦ لاجئين بالمقارنة بالرقم التخططي السابق البالغ ٩١ لاجئا . ولم تتهدد بصفة نهائية ، نتائج محاولة لاحقة لتسجيل ثلاثة معسكرات شرقي "هرغيسة" .

ثالثا - استجابة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة

ألف - الاجراءات التي اتخذتها الامين العام

٧ - أحال الامين العام ، في ١٢ أيار/مايو ١٩٨٩ ، إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة نسخة من تقرير البعثة المشتركة بين الوكالات التي زارت الصومال في شباط/فبراير - آذار/مارس ١٩٨٩ استجابة لطلب رئيس الصومال بتقديم مساعدة إنسانية طارئة (A/44/261) . وناشد الامين العام المجتمع الدولي أن يقدم مساعدة إنسانية للسكان الصوماليين المتضررين الذين حددتهم البعثة المشتركة بين الوكالات ، من خلال القنوات الثنائية والمultiplex الاطراف . وعلاوة على ذلك ، أكد الامين العام توصية البعثة بأن الامر سيتطلب تقديم مزيد من المساعدة الإنسانية والاملافية بمجرد أن يتمكن العدد الضخم من الصوماليين الذين فروا من البلد من العودة الآمنة إلى أماكنهم الأصلية .

باء - الاجراءات التي اتخذتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

٨ - في أعقاب المرحلة الطارئة ، صيغ اتجاه برامج المساعدة منذ عام ١٩٨٣ في خط يتشكل مع إطار السياسة المتفق عليه مع الحكومة الصومالية التي صب تركيزها الأساسي على العودة الطوعية إلى الوطن بوصفها أنساب الحلول الطويلة الأجل للاجئين في البلد ، وإن كانت قد سلمت كذلك بإمكان وضع برنامج توطين محلي للاجئين الذين لا يرغبون في العودة أو الذين لم يتمكنوا من تحقيق الاكتفاء الذاتي في المراكز التي يقيمهون فيها . وتبعاً لذلك شرع في برنامج العودة الطوعية المنظمة إلى الوطن من منطقة "غيدو" إلى جانب البدء في عدد من المشاريع الزراعية ومشاريع الاكتفاء الذاتي . وعلى الرغم من إحراز قدر من النجاح ، تزايد وضوح العقبات التي تؤثر على التوصل إلى حلول دائمة . وترتبط هذه العقبات بقلة توفر الأرض والمياه والفرص الاقتصادية مما يستبعد الاندماج المحلي المنظم على نطاق واسع ، كما تتعلق ، إلى حد ما ، بانعدام الحفاز المتمثل في استمرار الرعاية ودعم الإعالة . وتأكدت كذلك ضرورة إعادة تقييم البرنامج نتيجة لحدوث عدد من التطورات الإيجابية المؤشرة على حالة اللاجئين ، مؤخراً ، ومن بينها الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين إثيوبيا والصومال في ٣ نيسان/ابريل ١٩٨٨ ، وعودة أعداد من اللاجئين تلقائياً أو بطريقة منتظمة ، على مدى عدة سنوات .

٩ - وفي أعقاب الاتصالات الرفيعة المستوى التي أجريت في وقت سابق ، حدد المفروض السامي ، في رسالة موجهة إلى حكومة الصومال ومؤرخة في ٦ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٨ ، تصوراته بشأن أفضل نهج لحل مشكلة اللاجئين في الصومال في ضوء هذه التطورات . وقد أكد النهج ، الذي وافق عليه المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي ، على التشجيع الفعال للعودة الطوعية إلى الوطن ، والانهاء التدريجي لمساعدة الأغاثة ، واتخاذ تدابير تكميلية في ميدان تقديم المعونة إلى اللاجئين وتنميتهم بهدف تهيئه فرص اقتصادية تحمل مقومات النجاح والمساعدة في معالجة الآثار الإيكولوجية وغيرها من الآثار المترتبة على وجود اللاجئين . وقد اعترفت الحكومة الصومالية في ردتها بشأن التطورات السائدة في المنطقة ستفضي إلى العودة الطوعية إلى الوطن التي لا تزال تمثل أفضل الحلول . ومع ذلك فقد أشير أيضا إلى أنه ينبغي التتحقق من أن العودة إلى الوطن طوعية بطبيعتها ، وإلى أنه ينبغي إجراء تسجيل لهذا الغرض . وفيما يتعلق بتخفيف مساعدة الأغاثة ، لاسيما الأغذية ، تلخص موقف الحكومة الصومالية في أنه ينبغي إلا يسبق هذا التخفيف تحقيق حلول دائمة ، ومن بينها عملية الدمج المحلي ، بدل أن يعقبه . ولبلوغ هذا الهدف ، اقترح برنامج مدته خمس سنوات .

١٠ - وجرى مفاوضات رفيعة المستوى في الفترة من ١٧ إلى ٢٥ أيار / مايو ١٩٨٩ في جنيف ومن ١٢ إلى ١٤ حزيران / يونيو ١٩٨٩ في مقدشيو لصياغة نهج يحظى بقبول جميع الأطراف . وتم التوصل إلى اتفاق بشأن المبادئ العامة وأيضا بشأن طرق التنفيذ . وتعود العودة إلى الوطن هي العنصر الأساسي في هذا النهج ، وقد وافقت الان الحكومتان المعنيتان على إنشاء لجنة ثلاثية الأطراف ، وفقا لما اقترحه المفروض السامي .

١١ - وفيما يلي العناصر الرئيسية المكونة لهذا النهج العام :

(١) نظرا لانه من المسلم به أنه يمكن لاغلبية اللاجئين الاشيوبيين الموجودين في الصومال أن يعودوا إلى وطنهم بسلام ، ستشن حملة إعلامية مشتركة خلال النصف الثاني من عام ١٩٨٩ لشرح هذا النهج العام للاجئين وتسجيل الراغبين في العودة إلى الوطن . وإلى حين أن تتم العودة إلى الوطن ، سيستمر اللاجئون الذين سجلوا أنفسهم من أجل العودة الطوعية إلى أوطانهم في تلقي الرعاية ومساعدة الأغاثة . واتفق أيضا على عدد من التدابير لضمان نزاهة العملية ولكفالة أن تكون الحالات الحقيقة للعودة الطوعية إلى الوطن هي وحدها التي يتم تسجيلها . وتشمل هذه التدابير وقف تقديم المساعدة إلى الأشخاص الذين قبلتهم الحكومة الإثيوبية ويرفضون بعد ذلك العودة ، وأيضا اتباع إجراء معجل بالنسبة للحالات المرفوضة وهو إجراء سيجري انهاء الطرق المتعلقة به خلال اجتماعات اللجنة الثلاثية .

(ب) ستعمل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، في وقت واحد ، مع الحكومتين المعنيتين لتوسيع ، بدرجة كبيرة ، طاقة العملية الحالية للعودة إلى الوطن ولتحديد نقاط عبور إضافية . ومع ذلك ، يجب أن يُعترف أيضاً بأنه يتمنى أن تضم العملية بحيث تسمح ، بعد قيام السلطات الإثيوبية بعملية الغربلة ، بتعزيز العودة الذاتية إلى الوطن وبالتالي تفادياً الاعتماد على عملية الإعادة المنظمة إلى الوطن وحدها . وقد وافقت الحكومتان في الوقت الحالي على هذا المبدأ الذي سيكفل فعالية التكلفة ويقلل إلى الحد الأدنى المشاكل السوقية التي تلازم الإعادة المنظمة إلى الوطن .

(ج) وسيقع اللاجئون الذين لا يسجلون أنفسهم من أجل العودة الطوعية في فئتين : اللاجئون الذين يسعون إلى الاندماج بأنفسهم ، واللاجئون الذين لديهم ما يؤيد ادعائهم بأن عودتهم ستكون سبباً لاضطهادهم . وستكون الفئة الأخيرة مؤهلة للإدماج المنظم وستتخذ قرارات في هذه الحالات من قبل لجنة مشتركة مكونة من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واللجنة الوطنية للاجئين . واتفق أيضاً على اتباع تدابير للحضور على عدم تقديم الطلبات القائمة على أساس واحد ، وتشمل وقد المساعدة بعد ستة أشهر للاجئين الذين رفضت ادعاءاتهم . وستعرض على الأفراد الذين اختاروا الاندماج بأنفسهم مساعدة تتكون من سلع غذائية توافي الصنع الكاملة لسبعة أشهر وذلك لمرة واحدة وعلى قسط واحد أو أكثر حسبما هو متاح وعملي ، إلى جانب منحة نقدية لتيسير اندماجهم .

(د) ولتدعم الهيئات الأساسية المحلية من أجل تيسير سرعة الاندماج ، ستضع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، مع الحكومة ، مشاريع قصيرة الأجل للتنفيذ في عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠ . وستقوم أيضاً الحكومة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والوكالات الإنمائية الدولية والمتعددة الأطراف المختصة بوضع نهج شامل وأطول أولاً لتنمية المناطق التي تضررت بوجود اللاجئين . وسيهدف هذا النهج إلى إصلاح هذه المناطق وتهيئة فرص اقتصادية ، وكذلك إلى أن تنتقل للوزارات المختصة الخدمات الحالية المقدمة للاجئين والتي يمكن أن تفيد التنمية الوطنية . وفي هذا السياق ، تعهدت المفوضية بأن توافق ، بالاتفاق مع المؤسسات الإنمائية ذات الصلة ، جهودها الحالية لتنفيذ برنامج العمل الذي وضعه الأمين العام وتمت الموافقة عليه بموجب القرار ٤٢/١٣٧ وأن توافق بفعالية دورها الحفاز في تعبئة الموارد من أجل unterstützen الإنمائي في النهج المتفق عليه . وأثناء المناقشات ، كررت الحكومة الصومالية تأكيدها على أهمية وضع برنامج شامل للاجئين والتنمية وتأمين الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة والوكالات الإنمائية والمجتمع الدولي .

١٢ - لقد تعرض برنامج المفوضية في المنطقة الشمالية الغربية من الصومال لافطراب شديد في أعقاب الأحداث التي وقعت في أيار/مايو ١٩٨٨ . وكانت الصعوبات تتعلق بعدم وجود اشراف دولي للمساعدة الإنسانية وبسلسلة من الأحداث التي أسفرت عن وجود لاجئين يحملون أسلحة في المعسكرات الموجودة في "هرغيسة" وتحولهم وبالتالي إلى طرف النزاع . وقد استمر ، لأسباب إنسانية ، تقديم مساعدة الإغاثة ولو أن الإشراف الدولي عليه كان قليلا . وفي محاولة لضمان تسليم المساعدة بفعالية وفي الوقت المناسب إلى اللاجئين الموجودين حول "بوروما" وإلى الغرب منها ، طلبت المفوضية وبرنامج الأغذية العالمي في نهاية عام ١٩٨٨ استخدام طريق الإمداد في جيبوتي في هذا الغرض . وعلى الرغم من التصريح ببنقل نحو ١٠٠٠ ميجاطن من الإمدادات الغذائية من جيبوتي ، فقد تلخص موقف الحكومة الصومالية في أنه نظرا لأن ميناء "بربره" يعمل بكامل طاقته التشغيلية ، ينبغي أن يستمر استخدامه في نقل مساعدة الأمم المتحدة الإنسانية . ونتيجة لذلك ، استمر تسليم المساعدة عن طريق "بربره" .

١٣ - زار نائب المفوض السامي مقديشيو في الفترة من ٢٠ إلى ٢٣ شباط/فبراير ١٩٨٩ والتقى برئيس الوزراء وغيره من كبار المسؤولين . وخلال هذه الزيارة تم التوصل إلى اتفاق بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي ، من ناحية ، والحكومة ، من ناحية أخرى ، على إعادة تسجيل السكان المدنيين المقيمين في المعسكرات الواقعة شرق "هرغيسة" ونقلهم إلى موقع يشترك الطرفان في اختيارها في منطقة "بوروما" و/أو الجنوب . وقد نظر إلى عملية التنقل على أنها خطوة أولية نحو العودة الطوعية إلى الوطن . واتفق كذلك على أن تستمر خلال هذه العملية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي في توفير أغذية للمعسكرات الشرقية لفترة أقصاها ثلاثة أشهر . وفي أعقاب إجراء إعادة التسجيل بنجاح في أربعة معسكرات في المنطقة الشمالية الغربية ، توقفت العملية بسبب تعدد نقل اللاجئين من "بيهن/ غاليكور" إلى "داربي هور" على الرغم من إعداد الترتيبات السوقية اللازمة لهذا الغرض . وفي نهاية فترة الثلاثة أشهر ، اعترفت الحكومة بأنه لم يمكن ترحيل اللاجئين خارج المنطقة المتضررة . وخلال الاجتماعات الرفيعة المستوى التي عقدت في جنيف في الفترة من ١٧ إلى ٢٥ أيار/مايو ، ذكرت الحكومة أن عدد اللاجئين الموجودين داخل المنطقة المتضررة ، وخارجها ، والذين يعربون عن رغبتهم في العودة إلى الوطن دون تأخير آخذ في التزايد . واتفق على تسجيل جميع اللاجئين الراغبين في العودة الطوعية إلى الوطن ، بدءاً بمن يقيم منهم في المنطقة المتضررة ، الذين تعهدت المفوضية بالترتيب لعودتهم إلى الوطن كأمر عاجل . وإلى أن تتم العودة إلى الوطن ، ستواصل المفوضية وبرنامج الأغذية العالمي مساعدة اللاجئين الموجودين خارج المنطقة

المتضرة . وسوف تقدم المفوضية وبرنامج الأغذية العالمي المساعدة الى اللاجئين الموجودين داخل المنطقة المتضرة الى أن يتم تسجيلهم من أجل العودة الطوعية الى الوطن ، بشرط أن تكفل الحكومة إمكانية وصول الموظفين الدوليين اليهم بانتظام وأن تكفل كذلك الطابع المدني لمعسكراتهم وأمنها .

١٤ - وفي أعقاب النداء الذي وجهه في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ رئيس الصومال الى الأمين العام مطالبًا بالحصول على مساعدة من الأمم المتحدة لمساعدة شعب وحكومة الصومال على مواجهة الحالة الطارئة الواسعة النطاق السائدة في الجزء الشمالي من البلد ، قامت بعثة مشتركة بين الوكالات بزيارة الصومال في الفترة من ٣٦ شباط/فبراير الى ١٢ آذار/مارس . ومثلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في هذه البعثة ، التي ادرجت النتائج التي توصلت اليها في تقرير الأمين العام الى الجمعية العامة (A/44/261) .

١٥ - وفي انتظار التوصل الى اتفاق بشأن مستقبل اللاجئين ، ظل تركيز برنامج المساعدة الذي تتطلع به مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الصومال منصبًا على الرعاية الأساسية والإعالة . وقد استمرت بنشاط الجهد الذي بدأ في أوائل ١٩٨٨ لتنظيم المساعدة ، وتجلى ذلك في وقف بعض مجموعات الانشطة غير الفعالة في وقف النشاط المتعلقة بعمليات البناء الجديدة في المعسكرات مما قصر الدعم المقدم من المفوضية على الاصلاح وإدامة الانشطة المتعلقة بمجتمع اللاجئين . وقد أثرت التطورات التي حدثت في المنطقة الشمالية الغربية تأشيرًا كبيرًا على تنفيذ أنشطة المساعدة في تلك المنطقة ، التي إما أجلت او ضيق نطاقها . وشملت المتغيرات الأخرى التي أثرت على البرنامج تقلبات العملة وارتفاع معدل التضخم ، مما حتم زيادة المرتبات المحلية لموظفي وكالة اللاجئين بنسبة ١٠٠ في المائة في عام ١٩٨٨ .

١٦ - وفيما يتعلق بالتوطين المحلي ، انصب التركيز على اتمام الانشطة التي بدأ تقييمها في سنوات سابقة . وفي أيار/مايو ١٩٨٩ أبرم اتفاق بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وحكومة الصومال بشأن مشروع "فورجانو" لتوطين اللاجئين في "شابيل السفلي" ، وهو مشروع ستتولى تنفيذه وزارة الزراعة تحت اشراف البنك الدولي . وسيفيد المشروع ٩٠٠ أسرة لاجئة بتكلفة مجموعها ٣،٩٧ مليون دولار . وسيقدم برنامج الأغذية العالمي عنصر الأغذية الذي تصل قيمته الى ٥٩٠ ٠٠٠ دولار . وتجري مناقشات أيضًا مع وكالة التعاون التقني التابعة لجمهورية المانيا الاتحادية من أجل تنفيذ مشروع تنمية منطقة "كوربيولي" الذي استكملت بالفعل الأعمال التصميمية الخاصة به .

ومن المتوقع أن يجري في عام ١٩٨٩ تشغيل المشروع الذي سيغيد ٤٠٠ أسرة لاجئة بتكلفة مقدرة مجموعها ٤ ملايين دولار على مدى ثلاثة أعوام ونصف . ويهدف هذان المشروعان إلى تعزيز الاكتفاء الذاتي في مجال الزراعة بين اللاجئين الذين لا يمكنهم العودة إلى الوطن والذين سيقع عليهم اختيار اللجنة التي تشارك المفوضية في عضويتها . وقد صمّم المشروعان ليحققها فوائد للقرى المحيطة عن طريق تحسين الهياكل الأساسية وتقديم الخدمات الارشادية وايجاد أسواق انشط .

١٧ - ووفقا لما ذكر من قبل ، أوفدت في شباط/فبراير ١٩٨٨ بعثة مشتركة بين البنك الدولي والاتحاد الاقتصادي الأوروبي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لوضع برنامج شامل من شأنه توفير العمالة للاجئين والسكان المحليين على حد سواء ، ويهدف إلى اصلاح الضرر الذي لحق بالبيئة والهياكل الأساسية نتيجة لوجود اللاجئين وماشيتهم ، ولايجاد مجموعة من الأصول الاقتصادية الدائمة من أجل اقتصاد الصومال . ووجدت البعثة مجالا لهذه الانشطة في الاحراج وإدارة اراضي الرعي ومستجمعات الأمطار وقطاعي السري وبناء الطرق . ولهذا العنصر أهمية بالغة بالنسبة للنهج العام الذي ذكر من قبل ، كما أن التوصل إلى اتفاق بشأنه سيوفر فرصة لإعادة تنشيط عملية التقسيم . وفي أعقاب اجراء مناقشات مع الحكومة ، أصبحت ترتيبات التنفيذ والمسؤوليات المتعلقة بهذا المشروع واضحة الان .

١٨ - ويجري أيضا البدء في اتباع نهج تكميلي في إطار البرنامج العادي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أجل تعزيز المجالات التي من المرجح أن يتحقق فيها الاندماج بمحاولات ذاتية . وتتمثل الهدف المرجوة من ذلك في تقوية الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية في هذه المجالات وبالتالي تعزيز قدرتها على الاستيعاب من أجل ايجاد أصول دائمة واصلاح الهياكل الأساسية المتضررة وايجاد فرص عمالة مؤقتة وطويلة الأجل . ومن المتوقع أن يحظى هذا العنصر بأهمية متزايدة في إطار النهج العام المتفق عليه وأن يوفر مجالا لمشاركة الوكالات الطوعية والمؤسسة الإنمائية . وفي الوقت الذي كان يعد فيه هذا التقرير ، كانت تجري مناقشة طرق التنفيذ مع الحكومة ، ومن المأمول أن يمكن تحقيق تقدم في هذا المجال في الإطار المشترك بين الوكالات .

١٩ - ومن المجالات الأخرى التي يتحتم أن تدعمها الوكالات الإنمائية دعما تاما في مراحل التخطيط الأولى لها مجال ادماج الخدمات الحالية المقدمة إلى اللاجئين ، لاسيما تلك التي يمكن أن تسهم في التنمية الوطنية ، في الهياكل الوطنية . والهدف من ذلك هو تفادى هدر الموارد الرأسمالية والبشرية المتاحة حاليا في إطار برامج مفوضية

الام المتحدة لشئون اللاجئين عن طريق ضمان إعادة توجيه هذه العناصر الاقتصادية ، عندما يكون ذلك ممكنا ، نحو عملية التنمية الوطنية . والقطاعات الرئيسية المعنية هي السوقيات والتعليم والصحة والمياه والتنمية الزراعية . وينبغي أن يكون معدل التقدم في تنفيذ هذا البرنامج بحيث يتبع التقدم المحرز بشأن التوصل الى حلول دائمة ، وفقا لما هو متوقع في النهج العام المتفق عليه .

٣٠ - وبالنظر الى أنه لن يمكن التوصل الى اتفاق بشأن النهج العام إلا في حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، يمكن وضع مقترنات الميزانية بالنسبة لعام ١٩٩٠ في شكلها النهائي وقت إعداد هذا التقرير . وفيما يلي موجز لاحتياجات من المساعدة في عام ١٩٨٩ :

١٩٨٩	<u>القطاع</u>
٢٧٤ ٠٠٠	الخدمة المجتمعية
٧٤٨ ٠٠٠	التعليم
٢ ٧٧٨ ٨٠٠	انتاج المحاصيل
١ ٦٤١ ٠٠٠	الدعم التشغيلي للوكالات
٢٨٩ ٠٠٠	الاغذية
١٣ ٠٩٨ ٠٠٠	النقل/السوقيات
١ ٣٥٣ ٣٠٠	المياه
١ ٣١٦ ٠٠٠	الصحة
<u>١ ١٠٣ ٠٠٠</u>	المأوى والهيكل الأساسية
٢٢ ٦٠١ ٠٠٠	المجموع الفرعى
٣٨٧ ٠٠٠	الإعادة الى الوطن
<u>١٢ ٠٠٠</u>	إعادة التوطين
<u>٢٤ ٠٠٠ ٠٠٠</u>	المجموع

جيم - التدابير التي اتخذتها منظمة العمل الدولية

٢١ - في عام ١٩٨٠ طلب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين من فرع سياسات العمالة الريفية التابع لمنظمة العمل الدولية ، إثر تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين إلى داخل الصومال في عام ١٩٧٨ ، أن يدرس امكانية ايجاد أنشطة مدرة للدخل في مخيمات اللاجئين . وبما أن معظم المقيمين في هذه المخيمات كانوا من النساء فمن كن يقمن بدور ربة البيت لحوالي ثلثي مجموع الأسرة المعيشية للاجئين فإن الفئة المستهدفة كانت تتالف أساساً من اللاجئات .

٢٢ - حتى ذلك الحين كانت المساعدة المقدمة إلى اللاجئين ذات طابع إغاثي في الأساس ، وذلك بهدف تخفيف حالة طوارئ . ومن الاشار السلبية لهذا النهج أن أصبح اللاجئون يعتمدون على مصدر غير مستقر يتمثل في المؤن الخارجية . ولذلك رُوي أنه ينبغي في المساعدة ، علاوة على توفير العمل الأضافي ، أن تستهدف ايجاد حلول أكثر ديمومة ، بحيث تحقق للاجئين قدرًا أكبر من القدرة على الاعتماد على الذات . وفضلاً عن ذلك ، وضعت المساعدة الفو羞ية عبئاً ثقيلاً على كاهل الاقتصاد الضعيف للصومال (المددات والمساعدة الحكومية) . وأدى تعامل اللاجئين والسكان المحليين إلى حالات توتر ترجع إلى التنافس على الموارد الشحيحة .

٢٣ - وكان الأمر يتطلب ايجاد حلول وطرق بديلة لمساعدة تكون أكثر تمشياً مع قدرة البلد على العناية بعدد كبير من اللاجئين وتراعي إلى حد كبير ما لللاجئين من مهارات وكراهة . وقد بدأ مشروع منظمة العمل الدولية الذي يتعلق بـ ايجاد فرص العمل لللاجئات في الصومال ، في نيسان/أبريل ١٩٨٣ وجرى تنفيذه على أساس نموذجي بالتعاون مع اللجنة الوطنية للاجئين ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين . وكانت منظمة العمل الدولية لا تزال تتطلع بـ انشطتها في حالة طوارئ تحاول فيها الوصول إلى أكبر عدد ممكن من النساء في المنطقتين الشمالية الغربية والجنوبية . واستمرت المرحلة الأولى لمدة سنة وجرى تمويلها من قبل حكومة هولندا . وكان الهدف من المساعدة التي تقدمها منظمة العمل الدولية هو اتاحة مصدر دخل لللاجئات ، وزيادة توفير السلع في المخيم وتعزيز منظمات اللاجئات في المخيمات التي كانت توجد فيها أو التشجيع على تكوينها في المخيمات التي لم تكُن فيها بعد . وأدخل على نطاق ضيق عدد من الأنشطة الانتاجية التي تشمل فيما تشمله انتاج حصائر النوم ، التي استفيد فيها بما لدى النساء من مهارات وخبرة سابقة .

٢٤ - وبعد انتهاء حالة الطوارئ هذه وفترة انتقال أجري خلالها مسح تسوقي ، قامت حكومة هولندا بدعم مرحلة ثانية ، مدتها ١٥ شهراً وتبعداً من كانون الثاني/يناير ١٩٨٣ ، وهي مرحلة ركز فيها مشروع التنمية المتكاملة لمخيمات اللاجئين التابع لمنظمة العمل الدولية أنشطته على أربعة مخيمات حول مدينة "جلالقسي" في منطقة "هيران" في الجنوب ، حيث تبلغ نسبة اللاجئين حوالي ٥٠ في المائة من مجموع سكان المنطقة . وكان هدف هذه المرحلة - بالإضافة إلى الاستمرار في الأنشطة المدرة للدخل وتعزيز منظمات اللاجئات - هو جعل اللاجئين يتمتعون بالاكتفاء الذاتي على المدى الطويل .

٢٥ - وعلى أساس المسح التسوقي ، ورغبات النساء ، والخبرة والدرائية اللتين اكتسبهما موظفو المشروع ، قام مشروع التنمية المتكاملة لمخيمات اللاجئين بتحديد وتنفيذ الأنشطة التالية المدرة للدخل : زراعة الخضروات ، وتجهيز وحفظ الأغذية ، والحرف اليدوية ، وتربيبة الدواجن ، وانتاج الصابون . وقد أصابت هذه الأنشطة درجات متفاوتة من النجاح ، تبعاً لما للنساء من قدرات فردية ولمشاكل عامة تتمثل في عدم انتظام عرض المواد الخام وندرتها ، وعدم كفاية الطلب المحلي ، والتنافس من جانب مواد مستوردة وأرخص ، وصعوبة قنوات الاتصال ، والافتقار إلى الدراسة الأساسية بالأعمال التجارية والخبرة في إدارة مشاريع انتاجية صغيرة .

دال - الاجراءات التي اتخذتها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

٢٦ - خلال عام ١٩٨٨ وافق المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة على أربع عمليات شرائية لمساعدة الغذائية في حالات الطوارئ لللاجئين في الصومال كلفت برنامج الأغذية العالمي ما مجموعه ٥ ملايين دولار . وكانت الشريحة الثلاث التي تمت الموافقة عليها في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير وأيار/مايو ١٩٨٨ لصالح ٧٩٠ ٠٠٠ من المستفيدين ، أما الشريحة التي ووفقاً لها في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ فكانت لصالح ٦٠٠ ٠٠٠ من المستفيدين .

٢٧ - وبالإضافة إلى ذلك اشتراك منظمة الأغذية والزراعة مؤخراً اشتراكاً واسع النطاق في عدة بعثات مشتركة بين الوكالات لتقدير الاحتياجات العاجلة في مجال المساعدة والتأهيل للسكان المتاثرين بالأحداث الأخيرة التي وقعت في المنطقة الشمالية الغربية من الصومال .

هـ - الاجراءات التي اتخذها برنامج
الامم المتحدة الانمائي

٢٨ - في عام ١٩٨٩ أنشأ برنامج الأمم المتحدة الانمائي داخل مكتبه في الصومال وحدة للطوارئ جرى تمويلها من قبل المؤتمر الدولي الثاني المعني بتقديم المساعدة إلى اللاجئين في إفريقيا في سياق مشروع يتعلق بتخطيط ورصد الأنشطة ذات الصلة باللاجئين في الصومال . وتألف هذه الوحدة من موظفين دوليين ووطنيين من الفئة الفنية يقومون بتنسيق جميع الأنشطة التنسيقية التي يطلع بها برنامج الأمم المتحدة الانمائي مع الوكالات الأخرى والمتبرعين الثنائيين فيما يتعلق بتقديم المساعدة للاجئين والمشردين .

٢٩ - وتعكف وحدة الطوارئ على جمع البيانات واقامة قاعدة للبيانات المتعلقة بالسكان المتأثرين في الصومال ، وعلى تقييم الاحتياجات وتحديد برامج المساعدة القصيرة الأجل والمتوسطة الأجل من أجل توفير التمويل الخارجي لها ، وعلى المساعدة في صياغة وثائق المشاريع القابلة للاستمار للحصول على موافقة الحكومات وتمويل المانحين وفي رصد تنفيذ المساعدة المقدمة إلى السكان المتأثرين ، وإدامة نظام يعمل بالحسابات الالكترونية لتسليم المساعدة المالية والمادية المقدمة إلى المشردين واللاجئين في حالات الطوارئ ، وذلك بالتنسيق مع الوزارات الحكومية المعنية بالأمر ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وسائر المانحين المتعددي الاطراف والثنائيي ذوي الصلة بال الأمم المتحدة .

٣٠ - ويجري إعداد قائمة بالمشاريع والأنشطة ذات الصلة باللاجئين والعائدين في الصومال . وتضم القائمة في الوقت الحاضر قرابة ٤٠ مشروعًا تم فعلا الحصول على أموال لها أو يجري البحث عن تمويل لها وذلك في قطاعات المياه والزراعة والصحة والتعليم والقطاعات الأخرى ذات الصلة . ومن بين هذه المشاريع هناك ٢٨ مشروعًا يجري تنفيذهما من قبل العديد من المنظمات غير الحكومية والوكالات التابعة للأمم المتحدة ، وقد أُنجز واحد منها والباقي في مرحلة التخطيط .

٣١ - وفضلا عن ذلك يقوم برنامج الأمم المتحدة الانمائي بتمويل مشروع نموذجي في "قريريولي" (SOM.87/B01) ، باستخدام أموال مقدمة من المؤتمر الدولي الثاني المعني بتقديم المساعدة إلى اللاجئين في إفريقيا ، وذلك لإعداد دراسة وخطة تقنية لتوطين ١٧ أسرة من اللاجئين في قرية جديدة وتمكينهم من تحقيق الاكتفاء الذاتي ومستوى أعلى

للمعيشة . وقد وضعت اللمسات الأخيرة على هذه الدراسة ، التي أعدها صندوق إنقاذ الطفولة ، في آذار/مارس ١٩٨٩ .

٣٢ - ويجري النظر في قيام المصدر ذاته بتوفير أموال إضافية مطلوبة لإتمام خدمات مهندس مدني لإسداء المشورة بشأن تتبع عمليات تشيد طريق من "بوروما" إلى "باكي" والمواصفات التقنية لهذا الطريق ، وذلك بتمويل من وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة وتنفذها مؤسسة "نيو ترانسنسنيري" .

٣٣ - وتنفيذاً للقرار ١٤٧/٤٣ ، الذي طلب فيه إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الاضطلاع بالدور القيادي في وضع تصورات للمشاريع المتكاملة باللاجئين وفي تنفيذ هذه المشاريع ورصدها ، قامت بعثة مشتركة بين الوكالات بقيادة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، بزيارة الصومال في الفترة من ٢٥ شباط/فبراير إلى ١٢ آذار/مارس ١٩٨٩ لتقدير الاحتياجات الإنسانية لمن تأثروا بشكل مباشر بحالة الطوارئ التي ابتليت بها المناطق الشمالية للبلد ، بما في ذلك اللاجئون والمشدرون . وترد استنتاجات وتوصيات البعثة في تقرير الأمين العام (A/44/261) .

واو - الاجراءات التي اتخذتها منظمة الأمم المتحدة
لل التربية والعلم والثقافة (اليونسكو)

٣٤ - تنفذ منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في الصومال حالياً ثمانية مشاريع جرى تمويلها من قبل الجهات التالية : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، وصندوق الأمم المتحدة للسكان ، وفنلندا ، وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية ، والولايات المتحدة الأمريكية ، والبرنامج الدولي لتنمية الاتصال ، ومصرف التنمية الأفريقي .

٣٥ - وبالإضافة إلى ذلك ، تعتمد اليونسكو أن توفر ، بأسرع ما يكون ، خبيراً استشارياً إلى الصومال ، في بعثة تترواح مدتها بين أربعة أسابيع وستة أسابيع ، لكي يقوم ، بالتشاور مع الحكومة ، بإعداد وثائق مشاريع تفصيلية لتنفيذ مشاريع التعليم التي حددت على أساس الأولوية من قبل البعثة المشتركة بين الوكالات والمعنية بتقديم المساعدة إلى اللاجئين في الصومال .

زاي - الاجراءات التي اتخذها برنامج
الامم المتحدة للبيئة

٣٦ - خلال الفترة قيد الاستعراض ، ظل برنامج الامم المتحدة للبيئة يقيم علاقات تعاونية منتتظمة ومستمرة مع حكومة الصومال بهدف تقديم مساعدة متعددة الوجه من أجل حماية وادارة بيئه البلد .

٣٧ - على الصعيد الوطني ، أقام برنامج الامم المتحدة للبيئة روابط وثيقة مع وكالة المراعي الوطنية بهدف تعزيز قدراتها الادارية والتشريعية . كما قدمت خدمات استشارية ، عن طريق دور الخبرة الاستشارية ، بشأن مجموعة كبيرة من المسائل مثل مشاكل سمك القرش المفترس ، وتشجيت الكثبان الرملية ، وادارة شؤون الحياة البرية . وبالاضافة الى ذلك وفر برنامج الامم المتحدة للبيئة زمالات تدريبية لموظفيين صوماليين للاشتراك في حلقات العمل والمؤتمرات وما الى ذلك من الاجتماعات المعنية بمسائل البيئة التي لها اهمية بالنسبة للبلد .

٣٨ - وعلى الصعيد دون الاقليمي ، تلقت الانشطة التعاونية التي يضطلع بها البرنامج مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية والتي أفادت منها جهود ادارة الموارد الطبيعية للصومال ، وخاصة في مجال التصحر ، زخما ودعما اضافيين . فمثلا وفر البرنامج خبيرا استشاريا لإعداد وانتاج ورقة عن تسويق الجمال قدمت في محفل معني بالجمال في المنطقة دون الاقليمية للهيئة الحكومية الدولية (مقديشي) و ، ٥ و ٦ حزيران / يونيو ١٩٨٩) .

٣٩ - والصومال عضو في الفريق دون الاقليمي المعنى بالبيئة في شرق افريقيا وهو أحد سبعة افرقة من هذا القبيل قام بإنشائهما ورعايتها برنامج الامم المتحدة للبيئة من أجل تعزيز التعاون دون الاقليمي بشأن البيئة ، وذلك بلم شمل رؤساء الادارات والمؤسسات الوطنية المعنية بالبيئة . ويشكل الفريق محفلا لتحديد المشاكل البيئية التي تخص كل بلد وكذلك مسائل البيئة التي تتطلب تعاونا على الصعيد دون الاقليمي .

٤٠ - وفيما يتعلق بالمشاريع النموذجية المجتمعية للمؤتمر الوزاري الافريقي المعنى بالبيئة ، قامت الصومال فعلا بتحديد المواقع المناسبة ويقوم برنامج الامم المتحدة للبيئة ، بصفته امانة المؤتمر ، بالاتصال بوكالات الامم المتحدة بشأن تمويل المشاريع النموذجية المذكورة . والفرض من هذه المشاريع أن تكون بمثابة نماذج يمكن

تحقيقها عن طريق تطبيق تكنولوجيات بسيطة ، وإشراك المجتمع ، وإعادة توجيه السياسات الحكومية بوعي من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجالى الأغذية والطاقة ، وغير ذلك من الاحتياجات الأساسية ، كخطوة نحو تحقيق التنمية القابلة للإدامة .

٤١ - وسيستفيد الصومال أيضا من جدول أعمال التنمية القابلة للإدامة الذي اعتمدته برنامج الأمم المتحدة للبيئة/المؤتمر الإقليمي الأفريقي المعنى بالبيئة والتنمية القابلة للإدامة التابع للجنة الاقتصادية لافريقيا . وقد عقد هذا المؤتمر عملا بقرارى الجمعية العامة ١٨٦/٤٢ و ١٨٧/٤٢ المؤرخين في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، ويتعلق الأخير بتقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية .

٤٢ - ويوصي جدول أعمال المؤتمر بأولويات لإجراءات عاجلة (تتخذها الحكومات والمنظمات غير الحكومية وغيرها) تتعلق بما يلي : الأمن الغذائي ، والطاقة ، وادارة التغيرات والضغوط الديموغرافية ، والمياه ، والصناعة ، والتصرّف ، والفصائل والنظم الاحيائية .

٤٣ - وعلى الصعيد الإقليمي ، سيستفيد الصومال ، بوصفه عضوا في المؤتمر الوزاري الأفريقي المعنى بالبيئة ، من برنامج عمل القاهرة الذي وضعه المؤتمر UNEP/GC/14/17 ، المرفق الثاني) حينما تشرك مؤساته في شبكات التعاون التقني الإقليمية في مجالات المواضيع ذات الأولوية التي تعتبر ضرورية لإعادة التأهيل والإدارة في مجال البيئة وهي بالتحديد الرصد البيئي ، ودراسة المناخ ، والموارد المائية ، والطاقة ، والترابة ، والأسمادة ، والموارد الوراثية ، والعلم والتكنولوجيا ، والتعليم والتدريب في مجال البيئة . وبصفة محددة سوف يجري تعزيز مؤسسات الصومال على هذا النحو بمجرد أن تقوم هذه المؤسسات بالعمل كشبكة إقليمية للمعلومات والبيانات المتعلقة بمشاكل البيئة وبحلها ، وبالسعى إلى ايجاد حلول للمشاكل البيئية في مجالات محددة عن طريق البحث والتنمية الدوليين ، وبتجميع الخبرة واتاحة ما هو موجود من مهارات على الصعيد الإقليمي .

٤٤ - ويشارك الخبراء الوطنيون للصومال ، أيضا في لجان المؤتمر الوزاري الأفريقي المعنى بالبيئة وهي لجان تعمل على تعزيز التعاون في مجال ادارة وحماية أربعة نظم ايكولوجية رئيسية في افريقيا وهي : الصحاري والأراضي القاحلة ، والغابات ومناطق الاحراج ، وأحواض الانهار والبحيرات ، والبحار (اشتركت الصومال أيضا في البرنامج الإقليمي للبحار لشمال افريقيا) .

حاء - الاجراءات التي اتخذها برنامج الاغذية العالمي

٤٥ - ظل برنامج الاغذية العالمي على مر السنين يشترك اشتراكاً نشطاً في التغذية العامة لللاجئين الاثيوبيين في الصومال عن طريق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ . وفي عام ١٩٨٩ ، يجري تقديم هذه المساعدة الى نحو ٦٠٠ ٠٠٠ لاجع . وبالاضافة الى ذلك ، ظل البرنامج يقدم تغذية تكميلية الى حوالي ٥٠ ٠٠٠ من أطفال الفئات الضعيفة والامهات في مخيمات اللاجئين في إطار برنامج تغذية الفئات الضعيفة .

٤٦ - ومنذ بداية الهدنة بين اثيوبيا والصومال ، في نيسان/ابريل ١٩٨٨ ، ظل برنامج الاغذية العالمي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمفاهيم التي تجريها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مع حكومتي اثيوبيا والصومال بهدف ايجاد حلول دائمة للاجئين . وقد تمكنت هذه الجهود عن إنشاء لجنة ثلاثية تتالف من المفوضية واثيوبيا والصومال ويشترك فيها برنامج الاغذية العالمي بمفحة مراقب . وقد عقدت هذه اللجنة الثلاثية أول اجتماع لها في جنيف في أوائل آب/اغسطس ١٩٨٩ ، وحددت وسائل تنفيذ عودة اللاجئين الطوعية الى اثيوبيا وإدماج من لا يريدون العودة داخل الصومال .

٤٧ - وسيواصل البرنامج ، بناء على طلب كل من الحكومتين ، توفير الاغذية في الصومال لمن اختاروا العودة الطوعية الى الوطن وذلك الى حين إعادةهم كما سيوفر لهم المعونة الغذائية ، لدى عودتهم الى اثيوبيا ، لمدة اضافية من أجل المساعدة في ادماجهم . أما اللاجئون الذين يختارون البقاء في الصومال فسوف يتلقون المساعدة من البرنامج كذلك وذلك فيما يتعلق بتيسير ادماجهم .

٤٨ - وبالاضافة الى المساعدة المباشرة في عودة اللاجئين الطوعية الى الوطن وإدماجهم ، سيشترك برنامج الاغذية العالمي كذلك بفعالية ، خلال السنوات المقبلة ، في الانشطة التي ترمي الى توطين اللاجئين والى تنمية الهياكل الاساسية الاجتماعية الاقتصادية ذات الصلة في الصومال واثيوبيا ، وذلك من خلال مشاريعه الانمائية . وفي هذه المرحلة ، يقوم البرنامج ببحث طلبات المساعدة التي وردت من حكومة الصومال فيما يتعلق بتوطين ٩٠٠ من أسر اللاجئين في "فورجانو" و ٤٠٠ منهم في "قوريولسي" . ويمكن النظر في الوقت المناسب في تقديم مساعدة اضافية بهدف إعادة انعاش الاقتصاد والبيئة التي تضررت من جراء الوجود المستمر لللاجئين على مر السنين وذلك بالتضافر مع هيئات أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة ومصادر تمويلية خارجية .
